

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/38
7 February 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة حقوق الانسان

الدورة السابعة والاربعون
البند ١٤ من جدول الاعمال

حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية

مذكرة من الامين العام

١ - اعتمدت لجنة حقوق الانسان في دورتها السادسة والاربعين المعقودة في ١٩٩٠ القرار ٣٩/١٩٩٠ المعنون "استخدام التطورات العلمية والتكنولوجية في تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية"، وذلك تحت بند جدول الاعمال المعنون "حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية".

٢ - وفي الفقرة ١ من منطوق القرار ٣٩/١٩٩٠، دعت لجنة حقوق الانسان جامعة الامم المتحدة، بالتعاون مع غيرها من مؤسسات البحوث الاكاديمية التي يهملها الامر، إلى أن تقدم إلى لجنة حقوق الانسان في دورتها السابعة والاربعين تقريراً نهائياً عن دراستها للآثار الايجابية والسلبية للتطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الانسان والحريات الاساسية، وفقاً لقرار لجنة حقوق الانسان ٥٩/١٩٨٨.

٣ - وفي رسالة مؤرخة في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ وموجهة إلى وكيل الامين العام لحقوق الانسان، أبلغت جامعة الامم المتحدة أنها، استجابة لدعوة لجنة حقوق الانسان، قد درست كلا الآثار الايجابية والسلبية للتطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الانسان والحريات الاساسية، ونشرت ما توصلت اليه من نتائج في كتيب بعنوان "حقوق الانسان والتطورات العلمية والتكنولوجية". كما أبلغت الجامعة أنها متتيةج هذا المنشور للبيع تحت رقم مبيعات الامم المتحدة E.90.III.A.3. وهناك عدد قليل من نسخ الكتيب متاح للرجوع إليه في مركز حقوق الانسان (باللغة الانكليزية فقط).

٤ - ويتناول المنشور ما يترتب على التطورات التكنولوجية من آثار على التنمية وحقوق الانسان في آسيا وأمريكا اللاتينية ، ودور الأمم المتحدة في مجال وضع المعايير ، ومسؤولية المجتمع العلمي عن تعزيز حقوق الانسان . ويخلص المنشور إلى أن العلم والتكنولوجيا قد بلغا الآن من القوة ومن امكانات التأثير والعواقب الكامنة درجة تجعل من غير الممكن تركهما لموقف عدم التدخل على الإطلاق بما يتيح لهما اتخاذ أي اتجاه يروق لهما . وبناء على ذلك ، يخلص التقرير إلى أن هناك حاجة ماسة لتوجيه التكنولوجيا ودفعها في مسارات على النحو الذي يجعل منها أداة لتعزيز حقوق الانسان ، ولا سيما في العالم النامي .

٥ - وقد لُخِمت مادة المنشور ومحتوياته وعرضت في استنتاجاته وتوصياته . ولهذا السبب بالذات ، وبإذن من الجامعة ، استنسخت هذه الاستنتاجات والتوصيات أدناه .

"الاستنتاجات والتوصيات"

س . ج . وييرامانثري

يستجمع هذا المجلد العديد من الروافد الفكرية المتعلقة بالدور الإيجابي للتكنولوجيا في نظام عالمي يتجه الى تركيز اهتمام متزايد على حقوق الانسان .

والمتوقع ، مع دنونا من نهاية القرن الحالي ومع انطلاق القرن المقبل في مساره ، هو أن تتجه المفاهيم القديمة للسيادة إلى أن تصبح أقل صرامة وتصلباً ، وأن تغدو الحواجز المصمتة التي كانت تعزل الأمم أكثر مسامية وانفاذاً للتأثيرات المتبادلة . ومن الممكن تماماً أن يصبح هذا التحول التدريجي في مفهوم السيادة إحدى السمات الرئيسية والحاسمة للتطور المقبل في مجالي العلاقات الدولية والقانون الدولي .

وسوف تؤدي الطبيعة العالمية للتكنولوجيا إلى أن تجعل منها أحد العوامل الرئيسية في اختراق حدود الدول ، لأن التكنولوجيا في تأثيراتها المتنوعة الأوجه على الحياة والمجتمع لا تعترف بالحدود الوطنية . والتكنولوجيا ، التي ستنهض على هذا النحو بدور كبير في تعزيز الاتجاه الى العالمية . ستكون لها أيضاً أدوار هامة أخرى تظلم بها في تحسين حياة جميع الأفراد في ذلك المجتمع الأكثر اتساماً بالصفحة العالمية ، كما أنها ستكون في الوقت ذاته عاملاً حافزاً قوياً في الساحة الدولية وعلى مستوى حقوق الأفراد على السواء ، حيث يمكن لدورها أن يكون إيجابياً وسلبيًا معاً . وأياً ما كان السبيل الذي تتخذه ، فإن تأثيرها سيكون بالغ القوة بسبب قدرتها على التأثير على حقوق الانسان على جميع المستويات ، ابتداء من المستوى الجزئي للفرد إلى المستوى الكلي للعلاقات الدولية .

وحيث أن التكنولوجيا ستنهض بهذا الدور الرئيسي الحاسم في جعل كوكبنا عالماً واحداً وفي تقليل الحواجز التي عاقت هذا المفهوم حتى الآن ، فقد حان الوقت لأن يتجه المجتمع العالمي بفكره الى مسألة توجيه التكنولوجيا في مسار يحقق الفائدة القصوى من استخدامها كأداة لتعزيز قواعد حقوق الإنسان المقبولة عالمياً . وتوضح هذه الدراسة ودراسات أخرى أن العلم والتكنولوجيا الآن قوتان قد بلغتا من شدة التأثير ومن العواقب الكامنة فيهما درجة تجعل من غير الممكن تركهما لموقف من عدم التدخل على الإطلاق ، بما يتيح لهما اتخاذ أي اتجاه يروق لهما . وتبين هذه الدراسة بجلاء أن هناك مجالا كبيرا لعملية توجيه التكنولوجيا ودفعها في مسارات على النحو الذي يجعل منها أداة لتعزيز حقوق الإنسان في العالم النامي .

* جامعة الأمم المتحدة ، ١٩٩٠ ، رقم مبيعات الأمم المتحدة E.90.III.A.3 .

إن الاختيارات المتعددة الاتجاهات التي تنفسح آفاقها مع كل تقدم جديد في العلوم تضيء على عملية الانتقاء أهمية خاصة وبألغة . ويجب على العالم النامي ألا يبقى متلقيا سلبيا لتكنولوجيا استحدثت وهيئت بما يناسب مجتمعات أخرى ، بل أن يسهم بدور توجيهي في التأثير على عملية تشكيل تكنولوجيات تناسب احتياجاته الخاصة المتميزة .

إن المشكلة التي تواجهنا شاسعة الأبعاد ، ولا يمكن في كتاب واحد كهذا سوى تقديم بعض منظورات مختارة لها فقط . والسبيل الذي اخترناه لذلك هو النهج ذو الشعب الثلاث ، التي تشمل عرض المنظورات العالمية ، والاستجابات الدولية للمشكلة ، ودراسات معينة عن بعض المشاكل المحددة .

وتدخل ضمن الفئة الأولى الدراسة المفاهيمية والنظرية التي أعدها الدكتور هيريرا . وهي تركز على النظرة المستقبلية وعلى دور الدراسات المستقبلية المعيارية . ويؤكد الدكتور هيريرا على ضرورة بحث المشاكل المعنية في سياق يجمع بين مختلف التخصصات ، بدلا من مساهمة النهج المتبع الآن في أغلب الأحوال ، والذي ينصرف الى بحث المشاكل في إطار عنصر منفرد ، مثل الاقتصاد ، ثم نشدان الدعم من التخصصات الأخرى بعد ذلك . ويشير الدكتور هيريرا أيضا مسألة ضرورة أن ننأى بأنفسنا بعيدا عن خطر السقوط في النهج "الدفاعي" ، المتمثل في تحديد الآثار السلبية الممكنة للتكنولوجيات الجديدة ، إذ أن امكانيات التكنولوجيات الجديدة ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار على نحو إيجابي لدى وضع الأهداف الاجتماعية - الاقتصادية .

ويقدم الدكتور هيريرا زادا كبيرا للفكر عندما يشير الى أن علينا في هذا الميدان ، كما في ميادين أخرى . أن نقلع عما درجنا عليه من النظر إلى العالم النامي على أنه متغير تابع لما سيحدث في البلدان المتقدمة . ويقول الدكتور هيريرا في هذا الصدد "إن هناك مجالا واسعا من الخيارات الجديدة الممكنة ، التي تتيح لبلدان العالم الثالث فرصة المشاركة النشطة في بناء نظام عالمي جديد أكثر انصافا" .

إن التنبؤ ليس مجرد ممارسة نظرية ، وإنما يجب إجرأه دائما بوصفه مرشدا للعمل . وإن المنهجية المستخدمة في مشروع "الآفاق التكنولوجية لأمريكا اللاتينية" (TPLA) ، والتي يحيلنا الدكتور هيريرا إليها ، لتوفر لنا العديد من جوانب التبرُّر بمجموعة الخطوات المتعاقبة التي تتضمنها الدراسات المستقبلية ، وبالنواحي المتعلقة بمعايير المجتمع المرغوب الذي نتخذه هدفا لنا . فالعلم والتكنولوجيا ينبغي أن يكونا متغيرين واضحين صريحين مندرجين في مجموع العملية المتكاملة للتخطيط الاجتماعي - الاقتصادي التي ينبغي أن تحل محل الانقسام الثنائي الراهن بين التخطيط الاجتماعي - الاقتصادي من ناحية ، وتخطيط البحوث والتطوير من ناحية أخرى .

ومن التحديات الهامة المتعلقة بالمفاهيم والتي يتضمنها هذا الغمل مسألة الحاجة الى العمل من أجل صياغة وتفصيل الحق في المشاركة في جميع القرارات الاجتماعية ، والحق في ممارسة العمل الفكري الابداعي .

وتمه جانب هام ينبغي أن يبقى ماثلا في الالذهان لدى التصدي لمسألة توجيه التكنولوجيا نحو تعزيز حقوق الإنسان ، يتمثل في ملاحظة الدكتور هيريرا أن غايتنا ينبغي أن تكون هي سد الفجوة التكنولوجية ، لا من الناحية المطلقة ، وإنما في سياق ما تدعو إليه الحاجة من أوجه التكيف الاجتماعية - الاقتصادية والمؤسسية . ذلك أننا كثيرا ما ننساق الى الانحراف عن القضية العملية المباشرة التي تواجهنا بتأثير ما يعترض سعيها الى سد هذه الفجوة على نحو مطلق من معوقات لا يمكن تذليلها ، وذلك في حين أن ما يبدو من استحالة تحقيق هذه المهمة لا ينبغي أن يمنعنا من تحقيق نتائج قيمة إلى حد كبير من خلال عمليات التكيف الناتجة عن الدراسات الحسيفة الجامعة بين مختلف التخصصات .

ورغم أن تحليل الدكتور هيريرا معروض باعتباره وجهة نظر من العالم الثالث ، إلا أن اتساع نطاق صلاحيته يجعله ذا أهمية لكل المجتمعات .

ويتابع الدكتور شاماريك هذا المسار بصورة أكثر تحديدا فيما يتعلق بالعالم الثالث ، مؤكدا على مفهوم الاعتماد على الذات في العلم والتكنولوجيا ، ومشيرا إلى أن أنسب مجال لتطبيق هذا المبدأ في المجتمعات النامية هو مجال الزراعة .

وينأى الدكتور شاماريك بنا بعيدا عن الاعتماد على القرارات التكنولوجية التي تتخذها لبلدان العالم الثالث مجموعات نخبوية في هذه البلدان . فكثيرا ما تكون احتياجات هذه المجموعات النخبوية ورغباتها متعارضة مع احتياجات جماهير الشعب ورغباتها . وإذا أراد المرء تعزيز حقوق الإنسان بطريقة تؤثر على الشطر الأعظم من الناس في تلك المجتمعات ، فإن هذا الأسلوب النخبوي في اتخاذ القرارات لا يمكن أن يكون هو السبيل الى ذلك . فهو يؤدي الى السعي لتحقيق أهداف معينة ، مثل التنمية الاقتصادية المعجلة نحو التصنيع ، وهو نهج يمكن أن يقود إلى مزالق التبعية والخضوع .

إن المجتمعات الزراعية لم تكن أبدا خالية من المعرفة وروح الابتكار التكنولوجيين . ولا ينبغي التقليل من شأن - أو تجاهل - وسائلها التقليدية في اكتساب المعارف ومهاراتها في مجال المواءمة والابتكار التكنولوجيين . إذ أنها تتصل اتصالا مباشرا باحتياجات الشعب الحقيقية والمناسبة ، وبظروفه البيئية .

فمن زاوية التقدم الانساني والاجتماعي ، ينبغي النظر إلى الوسائل الحديثة والتقليدية بوصفها مكملة لبعضها البعض .

وتجري متابعة ظروف التنمية المعتمدة على الذات من خلال دراسة الاعتماد على الذات في ستة بلدان آسيوية ، التي يجري اعدادها تحت رعاية جامعة الامم المتحدة ، حيث تؤدي هذه المتابعة الى منظور للإنماء المشترك أكثر مما تؤدي إلى حل ينشأ الاكتفاء الذاتي لكل بلد في معزل تام عن جميع البلدان الأخرى .

إن هناك ترابطاً قائماً بين شتى مقومات الاعتماد التكنولوجي على الذات . وتتقضي هذه المقومات بصفة أساسية تحقيق أمثل استخدام للموارد المحلية ، وتنمية الموارد البشرية للسكان المحليين ، وتنمية المؤسسات ذات الصلة الجماهيرية الشعبية .

ويخلص الدكتور شاماريك إلى أن الحل الحقيقي يكمن في القدرة التكنولوجية والانتاجية الموجودة داخل المجتمعات المحلية الريفية ذاتها . فلا يجوز أن يكون اختيار التكنولوجيا وتقييمها محل إقحام على هذه المجتمعات أو إجبار لها عليه ، وإنما يجب أن يصدر هذا الاختيار والتقييم عن هذه المجتمعات المحلية الريفية ذاتها وأن يتم داخلها .

ومن السمات الهامة لتحليل الدكتور شاماريك أن العوامل الاجتماعية - الشفافية اللازمة للاعتماد التكنولوجي على الذات تكون مستحيلة التحقيق ما لم تتوافر ظروف سياسية - اقتصادية ملائمة . فغيبة الاستقلال الذاتي في عملية اتخاذ القرارات ، التي تفرض على كثير من المجتمعات الآسيوية التقليدية ، ينبغي تعديلها ، بعد قرون من التبعية والتخلف ، من خلال عملية بحث وإحياء في المجال السياسي - الاقتصادي .

وليس هناك أي تناقض متأصل بين التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا التقليدية . فطريق التنمية المقبلة يمكن تفييره نحو الأفضل بفعل التدخل البشري . ويجب أن يكون دور التكنولوجيا الحديثة ، من خلال علاقة تكافلية ، هو إكمال التكنولوجيا المحلية وليس استبعادها والحلول محلها بالكامل . وموجز القول إن السؤال المطروح لا يتعلق بما إذا كان ينبغي الانتفاع بالعلم الغربي ، وإنما بكيفية هذا الانتفاع وشروطه وظروفه والأهداف المنشودة منه .

والمقال الثالث في سلسلة المنظورات العالمية هو دراسة الدكتور فارير عن حقوق الإنسان والتقدم العلمي والتكنولوجي من منظور غربي .

ويقدم الدكتور فارير تصويبا لأي اتجاه لا ينظر إلى التكنولوجيا وحقوق الإنسان إلا من منطلق التكنولوجيات التي تحدث تأثيرات واضحة على أساليب الحياة ذات التوجه الجماعي في العالم الثالث . وحسبما يلاحظ الدكتور فارير ، فإن هناك دراسات أخرى في هذا المجلد تتناول مشاكل التكنولوجيا وحقوق الإنسان من وجهة نظر العالم الثالث ، دون أن تقلل من أهمية حقوق الفرد واستقلال الفرد أو تغفلها .

ولا يمكن أن يغيب عن النظر أيضا أن هناك مجموعات كبيرة داخل مجتمعات العالم الثالث ذات مواقف وقيم شديدة القرب من المواقف والقيم التي تتسم بها النهج الغربية ذات التوجه الفردي . وقد أطنب الدكتور شاماريك ، على سبيل المثال ، في حديثه عن هيمنة هذه المجموعات داخل المجتمعات النامية .

ونظرا لأن هناك ترابطا بين حقوق الإنسان لا يسمح بعزل مجموعة منها عن الأخرى ، فإن من المهم لمنظورنا الإدراكي بحث التأثير الذي تحدثه على حقوق الإنسان بعض التكنولوجيات التي قد يبدو ظاهريا أنها محصورة الدلالة في مجتمعات الغرب .

وليس هناك من سبيل لاستبعاد الاهتمام بهذه التكنولوجيات لدى استعراض تأثير التكنولوجيا على أي قسم من سكان العالم . فالتكنولوجيا لا تخضع لحدود الجنسية أو الطبقة ، أو العقيدة . وقد يبدو لأول وهلة أن تكنولوجيا معينة لا تتجاوز في دلالتها وأهميتها نطاق قطاع واحد من سكان العالم ، ثم لا تلبث هذه التكنولوجيا نفسها ، عاجلا أو آجلا ، أن تمت تأثيرها إلى قطاع آخر أو قطاعات أخرى ، بصرف النظر عن مدى ما يظهر من تعقيدها أو خصوصيتها .

ويختار الدكتور فارير ثلاثة مجالات تكنولوجية لبحثها بحثا خاصا ، وهي - الأسلحة النووية ، والإنسان وتنشئة الأطفال ، والحياة الخاصة .

ورغم ما قد يظهر من بعد هذه المجالات جميعا عن اهتمامات العالم النامي ، إلا أنها ذات تأثير مكثف عليه . ففيما يتعلق بالأسلحة النووية ، لا نزاع هناك في أنها تمزق النسيج المتلاحم المتمثل لحقوق الإنسان العالمية تمزيقا يبلغ من الخطر مبلغا يؤثر على حقوق الإنسان الأساسية لجميع الشعوب في كل مكان . ولا يمكن أن يكون هناك حديث ذو معنى عن استخدام التكنولوجيا لخدمة شعوب العالم الثالث دون التعرض لقضية الإطار المفاهيمي الذي تقوم عليه الفلسفة القائلة بجواز استخدام الأسلحة النووية في أية ظروف . وما لم يمكن نقض هذه الفلسفة ، فإن التعرض لأية مسائل أخرى تتعلق باستخدام العلم والتكنولوجيا لصالح حقوق الإنسان يصبح من قبيل النشاط الأكاديمي .

وعلى ذلك فإن المشكلة الأولى التي يتناولها الدكتور فارير هي مشكلة تتعلق بالعالم النامي بقدر تعلقها بأي قطاع آخر من المجتمع العالمي .

أما الإنسال وتنشئة الأطفال فانهما يؤثران بحكم طبيعتهما تأثيرا حميما على إنسانية كل كائن بشري وكرامته . وإذا كانت لهما استخدامات خطيرة محتملة فإن هذا الخطر المحتمل يظل قائما في كل مكان ، كما هي الحال على سبيل المثال بالنسبة لأحد الاستخدامات غير التقليدية الذي خصّه الدكتور فارير بالذكر ، حين أشار إلى استخدامهما في سياقات سياسية واجتماعية شمولية يمكن تصورها . وإذا كانت هناك استخدامات مفيدة محتملة ، فإن هذه الفائدة المحتملة يمكن أن تتحقق في كل مكان ؛ وليس من الحكمة أبدا افتراض وجود أي فترة فاصلة بين هذه الاستخدامات في المجتمعات النامية وفي المجتمعات المتقدمة . وقبلا عن ذلك فإنه حتى إذا لم يكن هناك إحساس بالحاجة العاجلة أو الفورية لهذه الاستخدامات في مجتمعات العالم الثالث ، إلا أن تأثيرها المباشر على مفهوم الشخصية الإنسانية أمر لا ينكر .

وفيما يتعلق بالمجال التكنولوجي الثالث ، وهو الذي يتناول الخصوصية أو الحياة الخاصة ، فإن له لكافة المجتمعات ، النامية منها والمتقدمة على السواء . والواقع أن الاستخدامات المحتملة لهذه التكنولوجيا في المجتمعات الأولى هي استخدامات بعيدة المدى دون نزاع . فالقدرة على إيصال المعلومات من مصدر كائن في أي مكان على سطح الأرض إلى المتلقين في أي مكان آخر من أنحاء الأرض يعطي هذه التكنولوجيا أكبر امكانية للخدمة وأوسعها نطاقا .

ويكشف مقال الدكتور فارير أيضا عدم صواب محاولات الجناح اليميني الغربي الجدلية التي تزعم أن ثمة اختلافا أساسيا قائما بين الشمال والجنوب بشأن مدى محورية وأساسية الحرية الإنسانية ؛ وأن الجنوب يستخدم مقولات حقوق الإنسان بغرض التوصل إلى تحويل الموارد من الشمال إلى الجنوب .

وتختتم هذه النظرات العامة الشاملة الجزء الثاني من هذا الكتاب ؛ وننتقل منها إلى الاستجابة الدولية ، وهي موضوع القسم الثالث .

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ المحاولات المبكرة للأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لصالح العالم النامي .

وقد تمثلت المحاولة الأولى في المؤتمر العالمي للأمم المتحدة بشأن تطبيق العلم والتكنولوجيا في المناطق الأقل تقدما . الذي انعقد في جنيف في الفترة من ٤

إلى ٢٠ شباط/فبراير ١٩٦٣ وجمع بين ٦٦٥ مشتركاً من ٩٦ بلداً ، بالإضافة إلى العديد من ممثلي المنظمات الدولية . غير أنه وفقاً لما قاله أحد المعلقين ، وهو البروفيسور فولكر ريتبرغر في مؤلفه: "التنمية والتعاون" (المؤسسة الألمانية للتنمية الدولية ، المجلد ٣ (١٩٧٩): ١٤) .

"فإن هذا المؤتمر العالمي أشبه بسوق عالمية للعلم والتكنولوجيا منه بمحفل تشاوري تفاوضي من أجل تعزيز برامج إنمائية محددة . ومن ثم ، فإن هذا المؤتمر العالمي - على خلاف المؤتمرات العالمية التي عقدت في السبعينيات - لم يصدر لا إعلاناً بالنوايا ولا برنامج عمل . كما أن الطلبات التي تقدمت بهافرادى بعض البلدان النامية من أجل إنشاء منظمة جديدة داخل منظومة الأمم المتحدة تخصص في تعزيز استخدام العلم والتكنولوجيا في الأغراض الإنمائية لقيت آذاناً صمّاً" .

وقد شهد ربع القرن الذي انقضى منذئذ قدراً كبيراً من الدراسة الجادة للمشكلة ، من الناحيتين النظرية والعملية معاً . وبينما تحتل الجوانب المتصلة بالتنمية أهمية ضخمة ، فإنه يبدو واضحاً الآن أن التنمية ليست إلا قطاعاً واحداً في إطار حقوق الإنسان ذي النطاق الأوسع بكثير ، والذي ينبغي النظر إلى المشكلة في داخله . وقد وضعت برامج عمل شتى وأقيمت آليات مؤسسية . ففي عام ١٩٧١ ، نشر المجلس الاستشاري لتسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية "خطة عمل عالمية من أجل تسخير العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية" ، وأعقبت ذلك إعلانات دولية عديدة . وفي الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، المعقودة في عام ١٩٧٦ ، صدر قرار رسمي يدعو إلى إنشاء لجنة للأمم المتحدة تعنى بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وهذه الموضوعات جميعاً محل مناقشات مستمرة وبرامج عمل جارية .

ويقدم فصل الدكتوراة يمانى عن الاستجابة المعيارية من جانب المجتمع الدولي في هذا الصدد خلفية مفاهيمية أساسية لهذه الدراسة ، من خلال تتبع تطور الصكوك التي أعدت لمعالجة مشاكل حقوق الإنسان التي يسببها التقدم العلمي والتكنولوجي . ومقدمة لهذا ، تقوم الدكتوراة يمانى بعملية حصر وتقييم هامة لحقوق الإنسان التي تتعرض على نحو خاص لخطر التآكل بفعل التقدم العلمي والتكنولوجي .

وقائمة الحقوق التي يمكن أن تتأثر تأثراً مباشراً قائمة لا يستهان بها ؛ وعندما تضاف إليها قائمة بالحقوق التي يمكن أن تضر ، يصبح المجموع الناتج باعثاً على القلق ، إذ يتبين أن قسماً كبيراً من مجموعة حقوق الإنسان معرض للهجوم المباشر أو المحتمل .

والمكوك الدولية التي تعتبر وسائل حماية ضد اساءة استخدام العلم والتكنولوجيا تشمل مكوكا عامة وأخرى نوعية محددة ، فشمة مكوك محددة تتعلق بالحقوق في الحياة ، والحق في السلامة البدنية والروحية ، والحق في الحياة الخاصة ، والحق في الحصول على المعلومات .

وتورد الدكتوراة يمانى أيضا قائمة بالمكوك التي وضعت كوسائل لضمان الاستخدام الايجابي للتقدم العلمي والتكنولوجي من أجل تحسين أعمال حقوق الانسان . وقسمتها مرة أخرى الى مكوك ذات طبيعة عامة ، وأخرى ذات طبيعة محددة . وتشمل الفئة الأخيرة المكوك التي تعنى بالحقوق في الاستفادة من التقدم العلمي ، والحق في التمتع بمستوى معيشة لائق .

وتوضح الدكتوراة يمانى أن مجال الاهتمام الرئيسي للأمم المتحدة في تناول تأثير العلم والتكنولوجيا على حقوق الانسان قد اتجه الى التنمية الاقتصادية ، مواكبا بذلك الجهود الجارية للمجتمع الدولي من أجل انشاء نظام اقتصادي دولي جديد . ويمنح ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية لعام ١٩٧٤ حقوقا هامة ويفرض واجبات هامة على الدول ، النامية منها والمتقدمة على السواء . ومن هذه الواجبات الهامة واجب البلدان المتقدمة في التعاون مع البلدان النامية من أجل تطوير البنى الأساسية العلمية والتكنولوجية فيها ، والتعاون معها في غير ذلك من الأنشطة بغية توسيع اقتصادات هذه المجموعة الأخيرة من البلدان .

ولا ريب في أن التطورات التي من هذا القبيل تفتح مجالات لجدل مفاهيمي هام . وهي تتطلب ، بوجه خاص ، تدخلا نشطا من جانب الدولة في كثير من مجالات المصادم الحياتي مع النهج الليبرالي - الفردي تجاه حقوق الانسان . وتنعى الدكتوراة يمانى بالآخرى الجهد الذي ينفق في مساومات وتوفيقات مفاهيمية سطحية بدلا من بذله في استنباط سبل ووسائل فعالة لأعمال حقوق الانسان . وهي تشير الى أن المزيد من الضبابية المفاهيمية ينشأ في نفس الوقت عن الاعلان الجزافي عن حقوق من جميع الأنواع ، وتشير الى أنه قد يمكن التوصل الى مخرج من هذا الطريق المسدود عن طريق تحديد مجالات الأعمال لمختلف فئات حقوق الانسان ، والانفصال في ذلك عن العموميات الواسعة النطاق للتنمية الاقتصادية ، مثل نقل التكنولوجيا واستغلال الموارد الطبيعية .

والواقع أن هذه الدعوة لتركيز بؤرة تفكيرنا بشأن حقوق الانسان تأتي في أوانها ، لأن فرط الحماس يمكن أن يضر القضية بكاملها من خلال التعتيم على وضوح المفاهيم . فنحن نحتاج الى تنمية حقوق الانسان ونحتاج في الوقت نفسه الى الحفاظ على سلامة مفاهيمها . أما توسيع نطاق فئات الحقوق الذي يحدث بسرعة زائدة أو على نحو جزافي فانه يمكن أن يقوض أسس البنية المفاهيمية الأساسية .

وتبين الدكتور يمانى أن تطور المفاهيم في ميدان حقوق الانسان يحدث كيفما اتفق . والأمر هنا يذكرنا بالطريقة التي بني بها نظام القانون العرفي عبر "بريعة شاسعة من الحالات المفردة" أكثر منه عبر مجموعة متماسكة من المبادئ الموحدة . وبعد ذلك توفر كتاب النصوص على هذه الكتلة المهوشة من المواد وأضفوا عليها شكلا من أشكال التماسك والاتساق المنطقي . وربما كان ميدان حقوق الانسان في انتظار عمل أكاديمي رائد مناظر لذلك . ولعل المسألة الجوهرية الحاسمة تتركز ، حسبما تشير الدكتور يمانى ، في السيطرة على المعلومات لأن من المستحيل في غياب المعلومات اتخاذ قرارات مدروسة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا . وعلى ذلك فإن دعوة الدكتور يمانى الى وضع صك دولي يعزز الحق في الحصول على المعلومات يمكن أن تكون نتيجة مفاهيمية رئيسية لهذه الدراسة .

وبعد هذه النظرات المفاهيمية النافذة التي استفدناها من دراسة الدكتور يمانى ، ننتقل الآن الى تحليل الدكتور كوبوتا المدقق للاستجابة المؤسسية .

فهو بعد أن تتبع الخطوات التي أدت ، ولا سيما من خلال المبادرتين اليابانية واليوغوسلافية ، الى المشروع الحالي ، يوضح أن مسألة أثر التطورات العلمية والتكنولوجية على حقوق الانسان لم تبحث بالتفصيل حتى انعقاد المؤتمر الدولي لحقوق الانسان في عام ١٩٦٨ ، حيث أدى ذلك إلى صدور إعلان طهران ، ثم دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٤٥٠ (د - ١٨) المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٦٨ الأمين العام إلى إجراء دراسات تفصيلية في مجالات معينة مثل الحياة الخاصة على ضوء صنوف التقدم التي تحققت في تكنولوجيات التسجيل ، وحماية شخصية الانسان على ضوء صنوف التقدم في ميادين البيولوجيا ، والطب ، وعلم الكيمياء الحيوية .

وانطلاقا من تلك المرحلة المبدئية ، يصحبنا الدكتور كوبوتا بالتفصيل عبر التطورات والدراسات والتقارير التي ظهرت أثناء الفترة ١٩٧١ - ١٩٨٧ ، والتي كان من الأحداث البارزة فيها اعلان الجمعية العامة في عام ١٩٧٥ بشأن استخدام التقدم العلمي والتكنولوجي لصالح السلم ولخير البشرية ، الذي وصفته لجنة حقوق الانسان في قرارها ١٠ باء (د - ٢٣) بأنه مرشد لأعمالها المقبلة ، وأكدت على أن الدول ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الاحكام والمبادئ الواردة فيه ويسجل الدكتور كوبوتا في مقاله بدقة التقارير الرئيسية التي أعدها في هذا الشأن الأمين العام والوكالات المتخصصة المعنية ، والحجم المتزايد لوثائق الأمم المتحدة ، الذي بلغ درجة تجعل من الضروري توافر قدر من التوجيه عبر ذلك القدر الضخم من المواد ، ثم يطمئن الباحث الى أنه لم تغب عن نظره الوثائق الهامة في هذا الميدان .

وبينما لا ينكر الدكتور كوبوتا أهمية العمل الذي تم القيام به حتى الآن ، فإنه يؤكد على ضرورة وجود مبادئ توجيهية وقواعد للسلوك في مجال الأنشطة العلمية والتكنولوجية . وينبغي لهذه المبادئ التوجيهية أن تحافظ على "التوازن الذي ينبغي إقامته بين التقدم العلمي والتكنولوجي وبين تقدم البشرية الفكري والروحي والثقافي والأخلاقي ."

وتبرز الحاجة إلى المعلومات بجلاء وقوة في مقال الدكتور كوبوتا ، كما تبرز في بعض المساهمات الأخرى في هذا الكتاب . ويعود هذا إلى أن كل فرد يحتاج إلى الدفاع عن نفسه ضد الآثار السلبية للعلم والتكنولوجيا ، وأنه يحتاج من أجل ذلك إلى الحصول على المعلومات عن الأخطار المحتملة . وعلى ذلك فإن الدكتور كوبوتا يعتبر أن حرية الحصول على المعلومات هي بمثابة القلب من عملية حماية حقوق الإنسان وتعزيزها .

فعملية صنع القرار ، وعملية الاستئناف ، والعملية التشريعية ، والعملية الإدارية تتطلب جميعها هذا التدفق الحر للمعلومات . ويشير الدكتور كوبوتا في هذا الصدد إلى جهود منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، والمجلس الدولي للعلوم الاجتماعية في هذا الميدان . فهي جهود رائدة هامة تدعو الحاجة إلى معرفتها على نطاق أوسع .

ويرى الدكتور كوبوتا أن السياسات والنهج والمواقف التي تخلق ، أو تبقى على ، انقسام شائئ مصطنع بين الاعتبارات المتعلقة بالقانون وحقوق الإنسان وبين الأنشطة العلمية والتكنولوجية ينبغي التخلي عنها أو تصحيحها ، فلا شك أن هذا "التقسيم المصطنع" يلوّن فكر الكثيرين من صانعي القرارات . ويعتبر الدكتور كوبوتا وضع مبادئ توجيهية جديدة لتكون بمثابة وسيلة تكفل تسهيل نقل الأنشطة العلمية والتكنولوجية من الساحة التكنولوجية البحتة إلى الساحة القانونية والسياسية .

وهذا العمل هام ويتسق مع مجموعة مشاريع جامعة الأمم المتحدة المتعلقة بالتطورات العلمية والتكنولوجية ، والتي يتمثل هدفها المشترك في وضع مبادئ توجيهية تمكن السياسات العلمية والتكنولوجية من تحقيق أقصى مساهمة في تلبية احتياجات التنمية البشرية والاجتماعية . ويمثل المشروع الحالي ، كما يوضح الدكتور كوبوتا ، أول مناسبة تقرر فيها جامعة الأمم المتحدة أن تستجيب لدعوة موجهة من هيئة معنية بحقوق الإنسان تابعة للأمم المتحدة من أجل تحقيق مشروع من هذا النوع . ولذا فمن المهم بوجه خاص أن يحقق المشروع انجازات جديدة ومثمرة في هذا الميدان .

ويتناول الجزء ٤ عدة مشاكل محددة ، اختيرت من بينها موضوعات هيكل المؤسسة العلمية ، والتنمية وحقوق الانسان ، ومشكلة البيئة باعتبارها ثلاثة مجالات هامة تستحق عناية خاصة .

فأية دراسة لسبل توجيه العلم والتكنولوجيا نحو المنفعة العامة تحتاج الى تناول مسألة بنية المؤسسة العلمية ؛ ذلك أن صنع القرار العلمي أمر لا يمكن النهوض به في غياب الدراية بهذا العنصر ، بالنظر الى ما للمؤسسة العلمية من منطلق خاص ومخطط متميز .

وينهض الدكتور ناكاياما بهذه الدراسة في المساهمة الخاصة به في هذا الكتاب فهو يصحبا عبر مختلف المراحل التي يمر بها انتاج العلم الصناعي والعلم الدفاعي ، ليساعدنا بذلك على تركيز انتباهنا على مجالي السرية وعدم القابلية للاختراق . ومع أننا قد نرغب بقوة في جعل تأثير حقوق الانسان محسوسا في مجالات صنع القرار هذه ، إلا أن ذلك تعترضه عقبات جد حقيقية ، تنشأ عن اعتبارات تتعلق بأرباح الشركات أو بالسرية الاستراتيجية ، الأمر الذي يجعل التقييم الاجتماعي للعلم صعبا في كثير من مراحل الانتاج . وإذا كان التقييم صعبا بما فيه الكفاية ، فإن ممارسة تأثير على عمليات صنع القرار أكثر صعوبة بكثير .

من ذلك يتبين أن ما هو مفترض نظريا من انفتاح المعارف العلمية وطبيعتها العالمية ينتفي في واقع الأمر عبر قطاع كبير من المؤسسة العلمية ، وهو ما يمثل من الناحية العملية حرمانا للعلماء من حقوق الانسان الأساسية الخاصة بنشر المعلومات العلمية ومناقشتها . بيد أن الآثار التي تصيب حقوق العلماء تتجاوز ذلك الى مدى أبعد بكثير لأنها تمس حقوق الانسان بطرق أخرى أيضا ، تشمل مسائل المخاطر التي يتعرض لها العلماء نتيجة لهذه السرية كذلك يمتد الضرر إلى جمهور الناس ، لأن الآثار الضارة على البيئة الناجمة عن عمليات علمية معينة تكون غير معروفة للجمهور بسبب هذه السرية ، وبالتالي فإنها لا تصبح موضوعا لاية تدابير وقائية .

وقد كانت العلوم المتمثلة بالخدمات متحررة إلى حد كبير من كثير من هذه العقبات ، إلا كثيرا من جوانب هذه العلوم يجري تصنيعها الآن . بل إننا نجد مثلاً أن أحد مجالات الخدمة الطبية ، وهو مجال زرع الاعضاء ، يشهد تحول انتاج الاعضاء الصناعية الى نشاط تجاري كبير .

ان هذا كله يشير مشاكل مفاهيمية بعيدة المدى . ويطرح الدكتور ناكاياما المسألة الهامة المتعلقة بالمركز الضعيف في مجال صنع القرار العلمي لأولئك الذين يفتقرون الى المعلومات اللازمة - وهو ما ينطبق على معظمنا . فهل يحق لنا ألا نكون في مركز ضعيف بسبب جهلنا ؟ .

ان الرد ينحو حاليا نحو الرأي القائل بأن الجهل ينبغي علاجه بالمعلومات . فإذا ظل الناس على جهلهم فلا مفر لهم من دفع ثمن هذا الجهل . لكن تكاثر المعارف يحدث الآن على نطاق يجعل من غير المجدي افتراض واجب يحتم اكتساب المعلومات في كافة مجالات التكنولوجيا التي يمكن أن تمس حياتنا . وسوف يشهد كل مجتمع ضعفا متزايدا في مركز الافراد الذين يعانون من الجهل ؛ بل إن هذا الخطر قد بلغ بالفعل درجة بالغة الحدة في الظروف السائدة في العالم النامي .

ويمثل تعذر الحصول على المعلومات وسوء توزيع هذه المعلومات مجالين حيويين يتطلبان الاهتمام إذا أريد توجيه التكنولوجيا نحو خدمة المجتمع . أما تلوث المعلومات ، حسب تعبير الدكتور ناكاياما ، فهو خطر حقيقي ماثل في كل مجتمع . ومتزايد في كل مكان ؛ وهو يعد في ظروف العالم الحالية من أخطر المشاكل التي يواجهها سكان العالم الثالث وأشدّها حدة .

ويتناول الموضوع الثاني الذي اختير في الجزء ٤ حقوق الانسان والتكنولوجيا والتنمية . ويسمى هذا المقال الذي كتبه المحرر الى استكشاف تأثير التكنولوجيا على ضوء ثلاثة عناصر رئيسية تضمنها قرار الجمعية العامة الصادر عام ١٩٨٤ بشأن الحق في التنمية ، وهي: المشاركة ، والمساهمة ، والتمتع .

فزيادة المشاركة في صنع القرار العلمي تقتضي استكشاف الطرق التي تسلكها القرارات والتي تدخل التكنولوجيا الجديدة من خلالها الى البلد النامي . فالقرارات غالبا ما يتخذ تحت ضغوط من خارج البلد النامي المعني . ويتطلب الامر هنا إجراء بحوث للتيقن على نحو أدق من العوامل التي تؤثر على القرارات ، ومن النقاط التي تتخذ عندها هذه القرارات .

وتشير هذه الاعتبارات مرة أخرى إلى الحاجة إلى المزيد من اذاعة المعلومات فيما يتعلق بالعوامل المعنية المتصلة بالقرارات ، وبالتكنولوجيات البديلة المتاحة ، على السواء .

أما مراقبة التكنولوجيا ، ونظم التعرف المبكر والانذار ، والتبادل الدولي للتقييم التكنولوجي ، والتعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، فإنها جميعا تحتاج الى مضاعفة الجهد . ولعل جزءا هاما من المرحلة المقبلة للبحوث بشأن المشروع الحالي أن يتمثل في استقصاء الوسائل التي يمكن بها إنشاء هذه الآليات المؤسسية . وسواء نشأت هذه المراكز على نطاق وطني أو إقليمي ، فلا بد من وجود شبكة منها تغطي كامل نطاق البلدان النامية . وقد تفتقر بعض هذه البلدان إلى الموارد اللازمة

لتحقيق كافة هذه الأغراض ، ولكن ندرة مواردها لا تبرر حرمان مواطنيها مما لهم دون نزاع من حقوق الانسان ، التي لا بد أن ينال منها الافتقار الى هذه الآليات . وعلى ذلك فإن هذا المجال هام للتعاون الاقليمي والدولي ، لأنه إذا كان الامر يتصل بحقوق الانسان - وهو ما يسعى هذا الجزء إلى إظهاره - فلا يمكن أن يقوم عذر يبرر إهمال المجتمع العالمي لالتزامه بمساعدة هذه البلدان في تحقيق هذه المهمة الأساسية .

وعلى غرار الحال فيما يتعلق بصنع القرار ، يجب زيادة المجال المتاح للعالم الثالث للمساهمة في التكنولوجيا ذاتها . ونحن نحتاج الى بحوث لتحديد المواضيع المثلى لتحقيق هذا الاسهام ، ولزيادة اتاحتها الى أقصى حد . وتدعو الضرورة الى أن يشمل البحث من وجهة النظر هذه موضوعات المشاركة في تصميم المنتجات ، والمراحل المتعددة والمتنوعة التي تنطوي عليها المشروعات الروتينية المشتركة وكذلك الاعتبارات القانونية المتصلة بها ، والتعليم من أجل المشاركة ، بالإضافة الى التكنولوجيا الملائمة . أما الشبكة الرسمية لتوزيع المعلومات فانها لا تصل الى القاعدة الجماهيرية ، ومن ثم ينبغي استكشاف سبل أخرى لتحقيق هذه الغاية .

أما الدعامة الثالثة في هذا البنيان - وهي التمتع بحقوق الانسان ، فلعلها أهم الدعامات الثلاث جميعا . فالكثير من التكنولوجيا المناسبة لا يصل الى الشطر الأعظم من الناس الذين ينبغي أن يتمتعوا به . وهذا في الواقع هو أعظم التحديات في عملية توجيه التكنولوجيا لخدمة أغراض حقوق الانسان . وهو يتطلب دراسة تتناول ، ضمن أشياء أخرى ، المسؤوليات الاجتماعية للعلماء والأوجه والآثار العديدة لتكنولوجيا المعلومات . فرغم أن تكنولوجيا المعلومات ينبغي أن تكون وسيلة لاختراع التكنولوجيا لخدمة حقوق الانسان ، إلا أنها غالباً ما تتجه الى إحداث استقطاب يبعد بين العالم النامي والعالم المتقدم . يضاف الى ذلك أن الحاسب الالكتروني ليس مجرد وسيلة لتخزين المعلومات وتعميمها ، وإنما هو أيضا أداة نشطة في توليد تكنولوجيا جديدة .

وشمة مجالات أخرى ذات أهمية حيوية لأنها تعوق تلقي التكنولوجيا الجديدة ، وتتمثل في تجارة الأسلحة ، والسياسات المتعلقة بالأغذية ، وعدم ملائمة المفاهيم والهيكل القانونية التي شكلت وفقاً لاحتياجات العالم المتقدم وأولوياته . ويستعرض المقال هذه المجالات بإيجاز .

وينتهي هذا الفصل بصياغة لبعض الرغبات التي يساعد تحقيقها في التوصل الى الهدف الشامل لهذا المشروع .

ويرد بعد ذلك موضوع مشاكل البيئة ، التي هي إلى حد كبير نتيجة "للتقدم" التكنولوجي . وهذه المشاكل تلحق الأضرار بحقوق الإنسان على جميع المستويات . وإذا أردنا توجيه التكنولوجيا نحو العلم الايجابي لحقوق الإنسان ، فإن واحدا من أهم المجالات الحيوية التي ينبغي أن نركز لها اهتمامنا هو استخدام التكنولوجيا لاصلاح الأضرار التي تلحق بالبيئة أو لمنع وقوعها .

ويتناول الدكتور فوكاسوفيتش هذه المشكلة في فصل يحاول فيه وصف التكافل القائم بين المسألة البيئية وجميع حقوق الإنسان - الحق في الحياة وفي الصحة وكل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية والمدنية الأخرى . فثمة أسباب وجيهة تجعل قانون البيئة من أكثر المجالات دينامية في قوانين البلديات وفي القانون الدولي على السواء .

ويمكن النظر الى الحقوق البيئية على أنها حقوق جماعية وحقوق فردية في آن معا . فبينما يتحدث الميثاق الأفريقي ، على سبيل المثال ، عن الحقوق البيئية بوصفها حقوقا تخص الشعوب ، فإن اعلان مؤتمر ستوكهولم بشأن البيئة البشرية يتحدث عن الحقوق البيئية بوصفها حقوق أفراد أيضا . ومن ثم ، فمن الواضح أن هذا الحق يخص الأفراد والمجموعات على السواء ، وهو أمر يشير مشاكل تتعلق بالتعاريف وأخرى تتعلق بتعارض الحقوق أيضا ، ويتطلب انشاء آلية مؤسسية ، لا على مستوى الأمم المتحدة فحسب ، وإنما على المستويين الاقليمي ودون الاقليمي أيضا .

ويعتبر الدكتور فيكاسوفيتش أن من الأمور الأساسية بالنسبة لميدان تنمية هذه الحقوق التي ظهرت حديثا بأكمله أمر التحديد الأكثر دقة والتنظيم الأكثر فعالية لهذه الحقوق ، باعتبار أن هذه الخطوة أساسية لتعزيز حقوق الإنسان .

وبالإضافة الى هذا التطور المفاهيمي والهيكل ، هناك مجالات عديدة وذات امكانيات كبيرة لتسخير التكنولوجيا لخدمة حقوق الإنسان البيئية . ويوجد بعض هذه التكنولوجيات في المجال العسكري ، ولكن الحاجة تدعو الى استخدامها للأغراض الانمائية . ومن أمثلة ذلك استخدام تكنولوجيا الفضاء لاستشعار الأرض عن بعد ، وتكنولوجيا مكافحة ومنع الأضرار التي تسببها الأنشطة البالغة الخطر .

ويجب توجيه الاهتمام الى مجالات المنع والتنظيم ، وهو ما يتطلب تطوير كل من حق الحصول على المعلومات وواجب الإفصاح عنها على السواء . فمن حق الشعوب معرفة الحالة الحقيقية للبيئة ، وينبغي مقاومة السرية في المسائل ذات الأهمية الحاسمة بالنسبة للوجود البشري .

وهنا أيضا تواجه البلدان النامية مشكلة خاصة نتيجة للافتقار الى العاملين والى الهياكل التنظيمية ، مما يستوجب تعاون العالم المتقدم معها . فتقييم التكنولوجيا على الصعيدين الوطني والدولي أمر حيوي ، ولكن ليس من السهل انجازَه بدون تحقيق هذا التعاون . ولا يجوز أن يجري صنع القرار فيما يتعلق بالسياسة التكنولوجية في الدوائر الحكومية المغلقة ، وإنما يجب أن يكون هناك مشاركة طوعية وديمقراطية من الناس ، كما يجب تحسين العلاقات الدولية من خلال التعاون في ميدان حقوق الانسان ، وتطوير القانون الانساني الدولي ، وايجاد رابطة بين القانون البيئي ومفاهيم التنمية القابلة للاستمرار .

ويُرد ضمن الخطوط العريضة التي وضعت في هذه الفصول عدد من مشاريع البحوث المحتملة . ولا شك في أن موضوع هذا الكتاب يتيح مجالا من أكثر المجالات حيوية لتنمية حقوق الانسان في هذه الفترة التي يهيمن العلم والتكنولوجيا فيها على جميع جوانب حياتنا تقريبا .

ونظرا لأهمية الموضوع ولكثرة مجالات البحوث التي تندرج ضمنه ، فإن من الضروري التوصل الى اختيار سديد قائم على العلم فيما يتعلق بالمرحلة التالية لهذا المشروع .

ولا شك في أن من الضروري الشروع في مرحلة من البحوث الأكثر تحديدا وتخصيما في عدد من المجالات المختارة ذات الصلة الوثيقة المباشرة بالمجتمعات النامية .

ومن المجالات الممكنة لهذه البحوث مجال استكشاف عملية صنع القرار السياسي - الاقتصادي ، التي تتطلب اهتماما إذا أُريد حفز الاعتماد على الذات في صنع القرار التكنولوجي . وقد يحتاج ذلك الى مشروع بحثي عن الهياكل القائمة لصنع القرار التكنولوجي في المجتمعات النامية . وقد يتطلب استقصاء للأهداف الانمائية التي يمكن أن تتابع هذه المجتمعات تحقيقها . ويمكن اجراء هذه البحوث أيضا فيما بين فرادى هذه المجتمعات في مجالات التعاون فيما بين المجتمعات النامية ، مما يولد مبادئ أعرض شمولا من الدراسات التي تجري لبلدان معينة بشكل منعزل . وهناك قدر ضخم من مواضيع البحوث تنتظر الاهتمام . ومهمة اتخاذ القرار السديد وسط هذا القدر الضخم من الموضوعات ليست بالمهمة السهلة .

غير أن هذه البحوث ليست كافية في حد ذاتها . فنحن نحتاج أيضا الى دراسة الكثرة من الهياكل الجديدة ، الوطنية والدولية . التي يتعين استنباطها أو تحسينها إذا أُريد تحقيق الأهداف التي يتناولها هذا الكتاب .

وهنا أيضا تبدو الامكانيات التي تكشفها دراستنا متنوعة الواجه . فالهياكل التي تنظر الى الماضي بحيث تمكننا من التعلم من الاخطاء السابقة ، والهياكل التي تتطلع الى المستقبل ، وتعرض لمشاكل وتكنولوجيات لا نستطيع فهمها إلا بشكل مبهم ، كلاهما يقف عند أحد طرفي مجموعة متنوعة من البدائل التي تتطلب اختيارا مدروسا .

وهناك ندرة أو غيبة تامة لآليات المراقبة أو التنظيم في المجتمعات على وجه الخصوص ، رغم شدة حاجة هذه المجتمعات إلى هذه الآليات والحاجها . ومن الضروري إعمال قدر كبير من التفكير في هذه المشكلة ، وبدرجة من اللاحاح الخاص ، لأنه ما دامت هذه الهياكل غير قائمة فسوف يستفاد من كل فرصة يتيحها غيابها لادخال تكنولوجيات تخدم مصالح تحقيق الارباح الخاصة التي تعوق تدفق المزايا التي توفرها حقوق الانسان للشطر الاعظم من سكان الدول النامية .

وقد تناولنا حتى الآن الاساس الاجتماعي - السياسي العريض ، وهياكل المؤسسات الجديدة اللازمة .

إلا أن الاقتراحات الواردة في هذا الجزء لا تقف عند هذا الحد . إذ نحتاج أيضا إلى مزيد من إعادة النظر والتطوير على المستوى المفاهيمي لحقوق الانسان ذاتها . وشمة حاجة إلى النظر في الصياغات الجديدة للحقوق ، وفي التدقيقات الجديدة للحقوق القائمة ، ومن الأمثلة على ذلك حق التمتع بالعمل الفكري الابداعي وحق المشاركة في القرارات الاجتماعية .

ويضاف الى ذلك أن من الضروري التوصل الى نهج جديدة من أجل النظر في مفاهيم معينة ، مثل الحق في الملكية (وفي الملكية الفكرية) ، والحق في حرية التعاقد ، والحق في الحرية الأكاديمية . ويوجد هنا مجال للعمل على الصعيد النظري للقانونيين والاختصاصيين في ميدان حقوق الانسان .

غير أن الهياكل والمفاهيم لا قيمة لها ما لم يكن هناك أيضا العاملون الذين يستخدمونها في الاتجاهات التي تحقق أقصى قدر من القيمة . وهنا نحتاج الى تدريب العاملين من أجل تحقيق جميع الأغراض والاجراءات التي قد تتولد نتيجة لهذه الدراسة ، ومن بينها تدريب العاملين على العمل في الهياكل الجديدة ، وعلى حمل الرسائل التي تسفر عنها هذه الدراسة الى القواعد الجماهيرية التي يتعين أن تنفذ بينها . كما نحتاج الى التدريب على المواقف الجديدة المتمثلة في الاعتماد على الذات ، وفي اتخاذ المواقف الايجابية للتغلب على السلبية التقليدية والاستسلام للسلطة ، ولحتميات التكنولوجيا . وينبغي ظهور كوادر جديدة من موظفي العالم الثالث المشربين بروح التصميم على امكانية تسخير التكنولوجيا لخدمة مجتمعاتهم المحلية وأهدافها الاجتماعية - الاقتصادية .

ونحن نوصي لجنة حقوق الانسان باستخدام كافة هذه الامكانيات ، مع شقتنا من أن الرأي سوف يقع على اختيار سديد من أجل مرحلة البحوث المقبلة في هذا المشروع . وفي الوقت الذي نتأهب فيه للاحتفال بالعيد السنوي الأربعين للاعلان العالمي لحقوق الانسان ، فإننا لا نجد من المشاريع ما هو أجدر بمواصلة البحث من دراسة سبل توجيهه أقوى قوة في هذا العصر نحو خدمة أقوى إعلان ايديولوجي فيه ."

- - - - -